ضد الأنفصال ...

ومن أجل الحل الوطني الديمقراطي لمسألة جنوب السودان

قضية جنوب السودان ، تعد من بين القضايا الشديدة التعقيد التي تواجهها حركة التحرر الوطني العربية بشكل عام والحركة الوطنية التقدمية في السودان بشكل خاص ..

ومما لا شك فيه أن تعامل الانظمة الرجعية والديكتاتورية المتعاقبة على حكم السودان ، مع تلك القضية ، قد زاد من تعقيدها وفتح الابواب واسعة فيها امام التدخلات الاستعمارية والصهيونية والرجعية من الخارج ، مما اثر وما يزال يؤثر بشكل سلبي على مجمل حركة التطور في السودان والاوضاع السياسية المتعاقبة عليه ودورها في حركة التحرر الوطني العربيه .

واذا كان حكم الردة السوهارتية في السودان قد اعلن الوصول الى « حل » لتلك القضية ، مع زعماء الانفصال والحكام الرجعيين للدول الافريقيه المجاورة ، وبمباركة بريطانيا والمانيا الغربيه وغيرهما من البلدان الامبريالية ، فان ذلك يطرح على المواطن العربي كثيرا من التساؤلات حول طبيعة ذلك الحل ومضمونه ..

وهذه التساؤلات لا يمكن ان يجيب عنها بشكل علمي وموضوعي غير التحليل العلمي الشامل لنشوء تلك القضية وتطوراتها ، والبرنامج الوطني التقدمي لحلها ، بالمقارنة مع « حل » النميري المعلن ..

ومثل هذا التحليل وذلك البرنامج وتلك المقارنة ، لا يمكن ان يقوم بها على اكمل وجه غير الحزب الشيوعي السوداني الذي قاد النضال التقدمي في السودان وعبر عن مهامه الستراتيجية والمرحليه في شمال السودان وجنوبه ، وقدم خيرة قادته شهداء في ذلك النضال الطويل الشاق ..

ومن هنا تعلق اسرة تحرير « الهدف » اهمية بالغة على نشر هذه الدراسة الصادره عن الحزب الشيوعي السوداني ، كسلاح نظري وعملي هام تزود به القوى التقدمية العربية لفهم معضلات جنوب السودان وتطور مشاكله ، واستيعاب البرنامج الوطني التقدمي لحل تلك المعضلات ، وامتحان جمع « الحلول » الرجعية والديكتاتورية المشوهة التي تطرح امام تلك القضية .

وسيكون نشرنا للدراسة مقسما الى فصلين : الاول يتناول العرض التاريخي للقضية وتطوراتها ، والثاني يتناول برنامج الحزب الشيوعي لحلها ، ومقارنة ذلك البرنامج بـ « حل » النميري .

« الهدف »

***

في ظروف تسيم بعد بمضي رجعي على طول المنطقة العربيه والافريقية ـ وفي ظروف يشتد فيها الهجوم الامبركي الوحشي ضد شعوب الهند الصينيه ـ يضاف الى ذلك مواصلة الامبرياليين هجومهم ضد بلدان المعسكر الاشتراكي تحت شعار معاداة الشيوعيه وضد السوفياتيه .. تحت الظروف آنفة الذكر تدعي حكومة الردة اليمينية الدموية بالسودان انها توصلت بعد اتفاق اديس ابابا الى حل مشكلة الجنوب بعد ١٧ عاما من الصراع الدموي على حد تعبير نميري .

حدث ذلك والسودان يمر بفترة عصيبة في تاريخه الحديث . فقد صودرت الديمقراطية تماما ـ حتى القدر القليل من الديمقراطية الليبرالية ـ حرم الشعب من ابسط وسائل التعبير والتنظيم ـ غابت عن الحياة ابسط القوانين التي تكفل الحقوق العادية للانسان الامر الذي ادى الى الزج بالالاف دون خرة ابناء وبنات الشعب السوداني في السجون والمعتقلات دون وجه حق . ليس هذا فحسب بل اصبحت الابادة الجدية لطليعة المناضلين الثوريين اسلوبا ومنهجا في الحياة السياسية السودانية .. هذا الوضع سوء جميع مناطق السودان عدته واقاليمه شماله وجنوبه، وهو انعكاس حقيقي لعفدان الطغمة الحاكمة لاي سند شعبي يعطيها الحق في البت في امور البلاد ، يضاف الى ذلك التبعية الاقتصادية والسياسية للدول الامبريالية والانظمة الرجعية في العالم العربي والافريقي ..

ان كل الدلائل تشير الى ان هنالك مؤامرة كبيرة تدبر في الخفاء لفصل الجنوب عن السودان . ان اتفاق اديس ابابا اذا اتيحت للقائمين به فرصة تنفيذه سيفتح الباب واسعا لتفتيت وحدة البلاد وفي هذه الايام تقوم وسائل الاعلام السودانية كعادتها بحملة دعائية واسعة حول باتفاق اديس ابابا .. تهدف هذه الحملة اساسا صرف انظار الشعب السوداني ثم الراي العالمي عن حقيقة وطبيعة مسالة الجنوب والظروف التاريخية التي مرت بها ، زائدا المجهودات المضنية التي بذلتها الحركة الثورية للتخفيف من حدتها ثم التوصل الى حلها على اسس علمية تراعي الظروف والقوانين الموضوعية لتطور السودان . والشيء الغريب في الامر ان وسائل الاعلام السودانية ثم الصحافة العالمية الخاضعة للاحتكارات الامبريالية تحاول جاهدة ان تصف اتفاق اديس ابابا بانه حل القضية ـ اي ان كل شيء قد انتهى ؟ يضاف الى ذلك ان حكومة الردة اليمينية تصف الاتفاقية بانها اتفاقية السلام والوحدة والتقدم .. واخيرا انها قد تمكنت من التوصل الى هذا الاتفاق بعد القضاء على « المؤامرة الشيوعية » كما اعلن نميري في نجمع قبل انه جماهيري في ام درمان في الرابع من مارس هذا العام.

فلكي لا نغيب الحقيقة عن الاذهان ولكي لا نفرق قضية شعب الجنوب في بحر من الديماغوجية والاكاذيب وحتى لا نفقد القضية جوهرها نرى انه لا بد من سرد الحقائق التاريخية الموضوعية حول المسالة والظروف التي اكتنفتها ، ثم برنامج الحل الوطني الديمقراطي الذي طرحته القوى الثورية وفي طليعتها الحزب الشيوعي السوداني بعد ٢٥ مايو وتم اعلانه في التاسع من يونيو ١٩٦٩ ..

اننا نعمل ذلك حرصا على الحقوق المشروعة للاقليات القومية بالجنوب ـ كذلك ايمانا بالتزاماتنا تجاه الشعب السوداني عامة ، تم الحركة الديمقراطية العالمية ..

لقد ذكر الشهيد الراحل جوزيف فرنق في مقاله نشرتها « الفجر الجديد » المجلة الجماهيرية التي كان يصدرها الحزب الشيوعي السوداني ـ بتاريخ مارس ١٩٦٥ ـ انه يتوجب علينا « عند بحث قضية الجنوب واسلوب حلها الا نكتفي بالنظر اليها من جوانبها المحلية فقط ، بل علينا ان ناخذ في الاعتبار الدور الذي تلعبه القوى الاستعمارية حيث تقوم بصراع دموي مستميت ضد شعوب افريقيا في كافة ارجاء القارة .

ان افريقيا هي آخر معقل للاستعمار وهذا يفسر سر هذا التصميم العنيف من جانب الاستعماريين على استمرار سيطرتهم على القارة . اي حل لا ياخذ في اعتباره هذا العامل الهام لن يعود باي فائدة على الجنوبيين والدول الافريقية المجاورة وسيكون مصيره الفشل » .

لقد توصل الشهيد جوزيف فرنق الى الحقائق آنفة الذكر مرتكزا على افكار الاشتراكية العلمية التي تضع الظروف الموضوعية للتطور التاريخي للبلاد اساسا لاي تحليل لما حدث من تغيرات اجتماعية وسياسية اثناء فترة الحكم الاستعماري الذي كان عاملا رئيسيا في خلق قضية الجنوب . الان ما هي الجذور التاريخية لمسالة جنوب السودان وما هو جوهرها الحقيقي ؟

١ ـ الجنوب تحت نظام الحكم الاستعماري

لقد مر الجنوب في تطوره بثلاث مراحل تاريخية اساسية ـ ونحن عندما نقول ثلاث مراحل تاريخية لا نقصد التقسيم الزمني فقط وانما نركز على ما تم من تغيرات اقتصادية واجتماعية بناء على قوانين موضوعية معينة تعمل في صلب المجتمع .

ـ في النصف الثاني للقرن التاسع عشر اي بالتحديد في الفترة ما بين ١٨٢٨ ـ ١٨٩٨ اي فترة الحكم التركي ثم الدولة المهدية سادت الجنوب تجارة الرقيق واصبح مورد ثروة وربح لتجار الرقيق من شمال السودان الذين كانوا في الاساس وكلاء لتجارة الرقيق المصريين والاوروبيين . هذا الوضع ادى بالتاكيد الى وقف عجلة التطور في جنوب البلاد وخلق تناقضا رئيسيا بين القبائل الجنوبية وبين تجار الرقيق .. ونتيجة للدعاية والتربية الايديولوجية تحت نظام الحكم الاستعماري وعلى يد الارساليات ورجال الكنيسة فقد شوهت الحقيقة التاريخية المتعلقة بتجارة الرقيق واخفيت حتى على ابناء الجنوب الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الارسالية . لقد القى كل اللوم والاثار السلبية لتجارة الرقيق على ابناء شمال السودان (العرب) وكما يسميهم الانفصاليون احفاد الزبير باشا . تم هذا دون اي تفريق او تمييز بين تجار الرقيق وبين بقية افراد الشعب . لم يحدث ذلك نتيجة صدفه بل كان نتيجة سياسة مرسومة وتجارب عالية في محيط تجارة الرقيق التي امتدت من شواطىء غرب افريقيا ـ اوروبا حتى الارض الامريكية التي لا زالت معقلا لاضطهاد واستغلال الاقليات الزنجية . لا بد هنا من الاشارة الى ان الكنيسة الكاثوليكية تعمل منذ عام ١٨٤٨ بالمناطق الجنوبية للسودان .

ـ بدخول الاستعمار البريطاني للسودان في عام ١٨٩٨ دخلت البلاد مرحلة جديدة من تطورها . اسست فترة الحكم الاستعماري تغييرات اقتصادية ، سياسية واجتماعية تركت اثرا واضحا على التطور في جنوب البلاد . وكما هو معلوم فقد اهتم الاستعماريون بالجانب الزراعي للتطور الاقتصادي الامر الذي جعل السودان كغيره من المستعمرات البريطانية يعتمد على محصول واحد وهو القطن لتصديره لمراكز الصناعة بانجلترا . هذا يعني ان حاجة المستعمرين كانت العامل الاساسي في تحديد نوع ومكان الزراعة والقدر الميسر من الصناعة . ونسبة لعوامل كثيرة اقتصادية وجغرافيه لم يكن هنالك اي اهتمام من الناحية الاقتصادية من قبل المستعمرين لتطور الجنوب . اهم الاستعماريون بالجنوب فقط لاهميته ووضعه الاستراتيجي في نطاق مناطق النفوذ الاستعماري آنذاك . وعليه فقد فتح الباب على مصراعيه لنشاط الكنيسة والارساليات . المهام الرئيسية التي وضعتها الاداره البريطانية امام الكنيسة والارساليات هي اسمالة السكان وكسبهم لجانب النظام الجديد ـ بجانب ذلك تدريب كادر يتولى بعض المهام الاداريه في جهاز الدوله .

ولكن كما هو معلوم فان النظام الاستعماري لم يقم من جياه السكان المحليه اي انه لم يقم باية مشاريع اقتصاديه من شانها رفع مستوى السكان المعيشي وخدمات وظاء الحياه عليهم . وعليه فقد شهد الجنوب انتفاضات مشهودة للقبائل الجنوبيه ضد الحكم البريطاني . نذكر من تلك الانتفاضات على سبيل المثال لا الحصر انتفاضه قبيله الزاندى ١٩٠١ ـ ١٩٠٢ ، انتفاضه قبائل الدينكا العاليات ١٩٢٤ ، انتفاضات النوير التي استمرت ما يقارب السته اعوام ١٩٢٤ ـ ١٩٣٠ .

ان لهذه الانتفاضات مضمونا تاريخيا عميقا خاصه وانها حدثت تحت نظام الحكم الاستعماري اي لاخضاع السودان عامه لسيطرته انها تعبر عن مضمون وحده شعبيه مبنيه على اساس نضال مشترك ضد عدو واحد . الشيء الهام في الموضوع ان تلك الانتفاضات انطت القبلية محورا ومنطلقا لها شانها في ذلك شان الانتفاضات التي حدثت في شمال البلاد . لقد كانت القبيلة في ذلك الوقت المركز الذي يجمع الشمل والذي تتلاقى فيه المصالح الاقتصادية والاجتماعية للافراد . وبذلك فقد اصبحت تلك الانتفاضات جزءا لا يتجزا من الحركة الوطنية السودانية المناضلة ضد الاستعمار من اجل الاستقلال .

٢ ـ تطورات الوضع بالجنوب بعد الحرب العالمية الاولى

وعند اندلاع ثورة ١٩١٩ بمصر والتي تركت اثرا واضحا على سير الاحداث بالسودان خاف الاستعماريون ان يمتد ذلك الاثر الى جنوب السودان وقد اعقب ذلك انتفاضة ١٩٢٤ التي تعد نقطة تحول في تاريخ الحركة الوطنية آنذاك . ومنذ ذلك التاريخ عملت الاداره البريطانية بجديه على وضع الترتيبات اللازمة لفصل الجنوب عن الشمال ، فامت باصدار قانون المناطق المقفولة لعام ١٩٢٢ . رفع السكرتير الاداري مذكرة في عام ١٩٢٤ تقضي بتكوين دوله افريقيه فدراليه من تنجانيقا ، كينيا ، ويوغندا تم جنوب السودان . بعد ذلك اعلان اللغة الانجليزية اللغه الوحيدة بالجنوب . يضاف الى ذلك تكوين محاكم رؤساء القبائل عام ١٩٣١ ، عين مفتش تعليم للجنوب عام ١٩٢٦ .

وعليه نستطيع ان نقول ان اجراءات الاداره البريطانيه المتعلقه بالجنوب في الفترة ما بين ١٩٢٢ حتى عام ١٩٤٨ قد جعلت من الجنوب اقليما له خاصياته . من المهم ان نشير الى انه رغم ما حدث الا انه يوجد اختلاف كبير بين كل مديريه واخرى . نتج عن ذلك ان عزل الجنوب عن التطور الذي حدث في الشمال وفي بقية البلدان الافريقيه .

وكما هو معلوم فان التطور الاقتصادي النسبي الذي حدث في شمال السودان قد ادى الى افرازات اجتماعية كانت نتيجتها ظهور بعض الطبقات والفئات . بهمنا في هذا الحيز الدور الذي لعبته فئه البرجوازية السودانية التي تعمل في محيط التجارة والتي شاركت في استغلال القبائل الجنوبية . الشيء المؤكد ان هذه الفئه لعبت دورا تخريبيا في تطور الجنوب وفي العلاقة بين الشمال والجنوب . ولكن يجب ان ننظر الى الدور الذي لعبه في اطار علاقاتها الاقتصاديه براس المال الاجنبي . فهي تلعب دور الوكيل وليست لها الامكانيات الاقتصاديه لكي تقوم بدور المستغل الاول ـ رغم انها تقوم بجهد كبير لاحتلال هذا المنصب .

٣ ـ نهاية الحرب العالمية الثانية تعد مرحلة جديدة في تطور البلاد شمالها وجنوبها

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي ادت الى تغير ميزان القوى لصالح الاشتراكية وحركة التحرر الوطني . شهد السودان تطورات داخلية كان لها اثر كبير في اشعال الروح الوطنية ورفع الوعي الطبقي للقوى النتيجة الامر الذي ادى الى ظهور تنظيمات سياسية ونقابيه تعبر عن مصالح الطبقات والفئات المختلفة داخل المجتمع السوداني . وعليه فقد دخلت الحركة الوطنية السودانية طورا جديدا من مراحل تطورها يختلف شكلا وموضوعا عما كان عليه وضعها في الفترات الماضية .

طرحت الحركة الوطنية السودانية بمختلف تياراتها قضية الجلاء وطالبت باعطاء الشعب السوداني الحق في تقرير مصيره ، برز حزب شيوعي اعطى الحركة مضمونا تقدميا . لم تغفل الحركه الوضع الخاص للمديريات الجنوبية والغير والظلم الواقع على اهلها من قبل الادارة البريطانية . ونتيجة لذلك طالب مؤتمر الخريجين الاداره البريطانية في مذكرة له عام ١٩٤٢ بالغاء قانون المناطق المقفوله ـ كفل حرية التجاره والتنقل للشماليين والجنوبيين ووجوب نظام التعليم ثم الحد من نشاط الارساليات وعدم تقديم اي مساعده لها من الحكومة .

ان هذه المطالب ان عبرت عن شيء انما تعبر عن الوجه التقدمي للحركه الوطنيه وعن نفهمها الواعي لقضية النضال ضد الاستعمار ومن اجل الاستقلال الذي لا يمكن ان يكون استقلالا حقيقيا كاملا غير منقوص اذا اقتصر على الشمال فقط . وهذا بالتاكيد امر لا تتحكم فيه الرغبات الذاتية او الطلعات البرجوازية ، انما تمليه الظروف الموضوعية والعلاقات التاريخية عبر السنين الطويلة . يدعم هذه الحقائق التجاوب السريع للحركة الوطنية بالجنوب رغم صغر سنها وحجمها مع الحركة في الشمال عندما انعقد في عام ١٩٤٤ مؤتمر جوبا ناقش شؤون الموظفين وطالب بالاجر المساوي للعمل المتساوي ، والاهم من ذلك كون المؤتمر هيئه تعنى بشؤون الموظفين . الجدير بالذكر ان موضوع مساواة الاجور بين الشمال والجنوب خاصة بالنسبة للعمال لم يوضع في حيز التنفيذ الا بعد بيان التاسع من يونيو ١٩٦٩ وتكوين وزارة الجنوب التي قامت بمجهودات كبيرة لتحقيق الحلم الذي راود الجنوبيين سنين طويلة . لا بد هنا ايضا ان نشير الى ان اتحاد نقابات عمال السودان قد ساهم مساهمه فعاله في هذا الموضوع .

لقد اسست فترة الاربعينات ومطلع الخمسينات بعد ثوري جامح بالسودان الامر الذي اجبر المستعمرين اتخاذ سياسة من شانها شق الصف الوطني وتوجيه الحركة الوطنية وجهة تخدم مصالح الاستعمار وتعرفها عن واجبها الاساسي وهو احراز الاستقلال الوطني . ولذلك لجاب الى تكوين مؤسسات كالجمعية التشريعية لكي تنفذ عن طريقها مخططاتها وسياستها غير المعلنة . وفي هذا الاطار حاولت الادارة البريطانية ان تسئل الجنوبيين لهذا الغرض . ففي الثاني عشر من يونيو ١٩٤٧ انعقد مؤتمر جوبا الشهير برئاسة السكرتير الاداري وحضور ستة عشر من رؤساء القبائل وسته اشخاص من الشمال . القضيه الرئيسيه التي بحثها المؤتمر هي تمثيل الجنوبيين في الجمعية التشريعيه ، وقد تم الاتفاق على تمثيل الجنوبيين بثلاثة عشر ممثلا . لقد كان لهذا المؤتمر اهميه خاصه في تاريخ الحركه الوطنيه السودانية نسبة لانه لم يحصر مهامه فقط في موضوع الجمعيه التشريعيه وتمثيل الجنوبيين فيها . لقد تعدى المؤتمر هذه المهمه وركز على وحدة البلاد شمالها وجنوبها . بجانب ذلك طالب بان يكون موضوع اختيار الممثلين للجمعية التشريعية عن طريق الانتخاب الذي يجب ان تمارسه مجالس المديريات .. هذا يعني ان المؤتمر وقف ضد تعيين الممثلين بواسطة السكرتير الاداري . طالب المؤتمر كذلك بتوحيد نظام التعليم .. ثم تحسين العلاقات التجارية بين شطري القطر .

ان الاهميه التاريخيه لمؤتمر جوبا تكمن في انه عبر عن شعور ورغبه صادقه لدى الجنوبيين باهمية ارتباطهم بالحركه الوطنية بالشمال والتي كانوا يرون فيها قوه تستطيع ان تساعدهم في التخلص من الواقع المزري الذي يعيشونه .. نستطيع ايضا ان نقول وتؤكد ان هذا الوضع كان ينطبق على مجموعات المثقفين الجنوبيين الذين كانوا يعيشون خارج البلاد في ذلك الوقت . وقد عبر عن هذه الحقيقه المرحوم بولين الر الذي هب بسقوط الاستعمار البريطاني وباهمية الارتباط بالحركة الوطنيه في الشمال . لا بد هنا من الاشاره الى ان بولين الر كان يمثل تيارا وطنيا في اطار الحركة السياسية الجنوبية وقد الف حوله مجموعه من الجنوبيين لهبت دورا ايجابيا في تاريخ الحركة الوطنيه رغم انهم لم تعش طويلا .

٤ ـ ميلاد المنظمات والاحزاب الجنوبية

بعد اتفاقيه عام ١٩٥٣ عاد عدد كبير من المثقفين الجنوبيين للسودان ـ امثال سانتينو ديبق ـ واصبح اشتراكهم في الحياة السياسية ظاهرة طبيعيه ـ وقد كان ذلك بالتاكيد نتاج نضال الحركة الوطنية في الشمال التي هيات لهم تلك الظروف . ومنذ ذلك التاريخ اصبح للجنوبيين احزابهم ومنظماتهم الخاصة لهم . هذا يجانب بعضهم الذي اثر العمل السياسي في محيط الاحزاب البرجوازية الشماليه امثال بوث ديو . وهذا بعد وضعا طبيعيا اذا وضعنا الاصل الطبقي اي الاصل البرجوازي الصغير لتلك الفئات بغض النظر عن العنصر او الدين او الاسماء القبلي ..

شهد عام ١٩٥٢ كذلك تكوين حزب الاحرار الذي بعد اكبر تجمع للجنوبيين آنذاك ـ لم يطالب حزب الاحرار عند تكوينه باي وضع خاص للجنوب بل باشر نشاطه السياسي ضمن الوضع السائد في البلاد . ولكن وفي عام ١٩٥٤ ظهرت بوادر الخلاف بين الجنوبيين وبين حكومة الوطني الاتحادي التي اطلعت بمهمه انهاء الفترة الانتقاله على حسب نص اتفاقيه ١٩٥٣ . في مؤتمر انعقد بعدينه جوبا في عام ١٩٥٤ ظهر اتجاه ينادي بالفدرلشن ـ ولكنه لبس الاتجاه السائد ولم يكن له اثر كبير على الحركة السياسية الجنوبية في تلك الظروف . طالب المؤتمر كذلك باشراك الجنوبيين في ادارة البلاد خاصة ملء الوظائف التي تمت سودنتها . وقد كان نصيب الجنوبيين من الوظائف التي سودنت والبالغ عددها ٨٠٠ ، اربعة وظائف فقط .

ان حكومة الوطني الاتحادي سواء كان في المرحله الانتقاليه او ما بعدها ورغم انها كانت تتمتع باكبر سند جماهيري قد فشلت فشلا ذريعا في حل القضايا الملحة للاقليات القومية في الجنوب والتي يمكن تلخيصها في نقطتين رئيسيتين :

الديمقراطية تم انهاء الاستقلال ـ وهذا يعني بالتحصيل سلوك سياسه اقتصاديه من شانها ان ترفع من المستوى المعيشي للسكان ، الاجر المساوي ، الغاء الضرائب ثم اشراك الجنوبيين في ادارة البلاد .

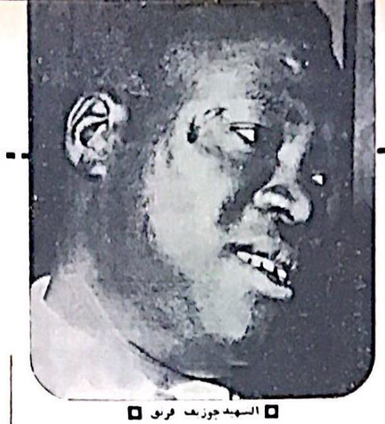

الشهيد جوزيف فرنق

٥ ـ الجنوب تحت الحكومات السودانية

ان السياسة الرجعية التي سلكتها الحكومات السودانية المختلفة تجاه الجنوب ـ هذا اذا استثنينا حكومة اكتوبر ١٩٦٤ والتي لم تعش اكثر من مائة يوم ـ قد كانت تمليها طبيعتها الطبقية والنظر الى حل قضايا الشعب السوداني من زاوية مصالحها الانانية الضيقة . ولذلك ادت تلك السياسة الى نتائج وخيمة اصبحت اساسا تبني عليه القوى الاستعمارية والرجعية في داخل البلاد وخارجها مخططاتها التي ادخلت بلادنا اليوم في منعطف تاريخي خطير من تطوره . ترتب على تلك السياسات الرجعية احداث التمرد في عام ١٩٥٥ والتي راح ضحيتها حوالي ٢٦٠ شخص من الشماليين الذين كان من بينهم اطفال ونساء ـ نتج عن ذلك هجرة ما يقارب الثلاثة الاف من المواطنين الجنوبيين الى البلدان الافريقية المجاورة . هذا عدا الاعداد الكبيرة من السكان الذين راحوا ضحية السياسة الارهابية التي مارسها الجيش بناء على تعليمات الحكومة والسلطات المحلية بالجنوب . يضاف الى ذلك القهر الذي كان يمارسه البيروقراطيون الشماليون الذين يعملون بالجنوب .

ومنذ ذلك التاريخ اتخذت الحكومات السودانية المختلفة واحزابها البرجوازية سياسة العنف ومصادرة الحقوق الديمقراطية منهجا واسلوبا لحل قضية الجنوب وقد اصبحت تعرف على الصعيدين المحلي والعالمي بمشكلة الجنوب . وقد وصلت هذه السياسة قمتها اثناء فترة الحكم العسكري ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ . ذكر الشهيد الرائد فاروق عثمان حمدالله في المؤتمر الصحفي الذي عقده ببرلين في عام ١٩٦٩ والذي كان على راس وفد السلام السوداني ـ ان الضباط الاحرار الذين كانوا يعملون بالجنوب اثناء فترة الحكم العسكري قد توصلوا الى حقيقه ان حل مشكلة الجنوب يكمن في الخروطوم وليس بالجنوب ـ هذا يعني انهم توصلوا الى حقيقه اهمية النضال ضد الحكومة الدكتاتورية لاسقاطها وايجاد حكومة ديمقراطية بدلا عنها ـ الامر الذي سيقود فعلا الى حل المساله .

ولكن وللاسف لم تستطع الغالبية العظمى من الساسة الجنوبيين الوصول الى هذه الحقيقة الهامة . هنالك البعض الذي لا يريد ان يتوصل اليها نتيجة لارتباطاته بالدوائر الاستعمارية والانظمة الرجعية الافريقية .

في تلك الفترة من الزمن اتخذ الساسة الجنوبيون الدول الافريقية المجاورة مراكزا لنشاطهم . بجانب ذلك هنالك البعض

الذي اخذ يتجول بين بلدان غرب اوروبا لنسق الجهود بين عناصر التمرد السودانية وبين الدوائر الاستعمارية ذات المصلحة في تعميق المشكلة وتصعيدها . نذكر من تلك الدوائر مجلس الكنائس العالمي بابطاليا والذي يضم بعض القساوسة الكاثوليك الذين كانوا يعملون بالمدن . وقد حاولت هذه المنظمة ان تكون مركزا لها بالمدن تحت اسم « رابطة جنوب السودان » والتي كان يراسها القس الدكتور فرانك . كذلك منظمه اكسو ميدكو (المنظمان سالفا الذكر تعملان بجمهورية المانيا الاتحادية علنا) ـ نعوم هانان المنظمتان بتمويل المتمردين وتقديم العون المادي لهم من ملابس وادوية ونقود .. الخ . الجدير بالذكر ان هاتين المنظمتين كانتا تعملان ببيافرا . وبعد الهزيمة النكراء التي منيت بها الحركة الانفصالية اعلنت المنظمتان انهما قد حولتا نشاطهما الى جنوب السودان .

يضاف الى ذلك المساعدات العسكرية التي كانت تقدمها المانيا الاتحادية واسرائيل لحركة التمرد وهي اساسا الاسلحة والمرتزقة البيض امثال رودولف اشتايتز .

كل هذه الامكانيات وجهت للاعمال الارهابية ضد المواطنين الجنوبيين ومملكاتهم وضد موظفي الحكومة الذين يعملون بالجنوب ثم التجار من الشماليين . يضاف اليهم الجنوبيون الذين يرفضون حركة التمرد .

وقد اوكلت تلك الاعمال لمنظمة « الانيانيا » التي تكون اساسا من الوحدات العسكرية الجنوبية للجيش السوداني التي باشرت عملية التمرد في اغسطس من عام ١٩٥٥ . وقد ذكرت « الانيانيا » نشاطها في نهب ممتلكات السكان الجنوبيين وفرض الضرائب عليهم ، وكذلك حرق المزارع ونسف الكباري والطرق . الجدير بالذكر ان الساسة الجنوبيين كانوا يؤيدون النشاط التخريبي للانيانيا ولكنهم في نفس الوقت كانوا يعلنون بانهم غير مسؤولين عن ذلك النشاط (اساسا حزب الاتحاد الافريقي الوطني المعروف بـ « سانو ») .

ولكي يخدّ النشاط الانفصالي طابعا شرعيا يسمح للدوائر الاستعمارية ثم الدول الافريقية ان تمد له يد العون بطرق رسمية كونت عناصر الانفصال ما سمي بـ « حكومة النيل » التي اخذ وزراؤها يمارسون نشاطهم من بعض عواصم الدول الافريقية المجاورة . وقد كان مركز واجهزة دعايتهم في لندن حيث قاموا باصدار مجله اخبارية اطلق عليها اسم « سنار العشب » . كما واصلوا نشاطهم الدعائي في باريس ـ روما والمانيا الغربيه . وقد ركزوا في دعايتهم على تصوير مسالة الجنوب بانها مسالة عنصرية اي انها صراع بين العرب في الشمال وبين الافريقيين الذين يسكنون المناطق الجنوبية . ثم ان العرب يشنون حربا ضد الجنوبيين بهدف استعمارهم وارغامهم على الايمان بالدين الاسلامي وتعليم اللغه العربيه ، وهذا يعني التخلي عن افريقيتهم . اما على الصعيد الافريقي فان ما ذهبوا اليه يعني ان هنالك صراعا بين افريقيا السوداء والشعب العربي . لم يكتفوا بذلك بل يدعون ان الجيش السوداني يدعمه قوات مصرية وليبية ، والجميع يقدم لهم المساعدة العسكرية الاتحاد السوفياتي .. بجانب ذلك اخذت وسائل الدعاية الاستعمارية خاصة راديو لندن تتحدث عن قوة واتساع حركة المتمردين وانها تملك جيشا قوامه ٥٠٠٠ جندي نظامي .

مما سبق ذكره نستطيع ان نؤكد ، وكل الوقائع تدعم ما ذهبنا اليه ، ان مجموعة الساسة الجنوبيين الذين تركوا ارض الوطن واثروا مباشرة نشاطهم في عواصم الدول الافريقية المجاورة ثم دول اوروبا الغربيه قد كونوا تيارا سياسيا يعمل جادا بمعاونة الدوائر الاستعمارية ضد وحدة التراب السوداني وضد مصالح الغوميات في جنوب البلاد . ثم ان الاعمال الارهابية التي قامت بها تلك المجموعة معتمدة على منظمة الانيانيا قد زادت من الالام التي عانيها الشعب في الجنوب نتيجه للفهم الواقع عليه من قبل السلطات الرجعيه .

ان التيار الذي يقود الحركة الانفصالية يعبر جزءا لا يتجزا من التيار الرجعي اليميني داخل الحركة الوطنية السودانية ورغم اختلاف المواقع الفكرية والمصالح الاقتصادية والاجتماعية ورغم اختلاف اشكال واساليب النضال التي يتخذها الطرفان لخدمة مصالحهما . نقول ذلك لان المصالح الحيوية للتيار اليميني الرجعي للحركة الوطنية السودانية عامة تقف في خط مضاد وفي تناقض رئيسي مع اي حل وطني ديمقراطي لقضية الجنوب ـ حلا يكفل الحقوق العادلة للشعب في الجنوب ويحافظ على وحدة البلاد ■

في العدد القادم :
الحل الوطني الديمقراطي لقضية الجنوب